مجتمع

العراق: انهيار سقف مدرسي ولا إصابات

أثار انهيار جزء من سقف مدرسة في محافظة واسط العراقية (جنوب)، موجة انتقادات للإهمال الحكومي لملف إعمار المدارس في البلاد. وحمّل أولياء أمور الطلاب الحكومة مسؤولية ما حدث. وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي في البلاد، مقطعاً مصوراً لانهيار سقف فوق قاعة دراسية، فردت مديرية تربية واسط على الحادث، محاولة التقليل من خطورته، مؤكدة «عدم حدوث إصابات». وقال مدير العلاقات والإعلام في التربية عقيل الحجامي، إن «المدرسة المعنية، هي متوسطة بدرة للبنات، وستنتقل طالباتها الى مدرسة أخرى قريبة منها». (العربي الجديد)

النمسا قد تخسر أنهرها الجليدية خلال 45 عاماً

حذرت منظمة نادي جبال الألب من أن النمسا قد تخسر كل أنهرها الجليدية تقريباً في غضون 45 عاماً، لأن اثنين من هذه الأنهر تقلّصا العام الماضي بأكثر من مائة متر. وفي ظل القلق العالمي بشأن تأثير ظاهرة الاحترار المناخي على الأنهر الجليدية في العالم، أفاد أحدث تقرير صادر عن المنظمة بتراجع كبير جداً للأنهر الجليدية في البلاد، على مدى السنوات السبع الماضية. أضاف أن 93 نهراً جليدياً نمساوياً انخفض حجمها بمقدار 23,9 متراً في المتوسط العام الماضي، وهو ثالث أكبر ذوبان نهر جليدي منذ 1891. (فرانس برس)

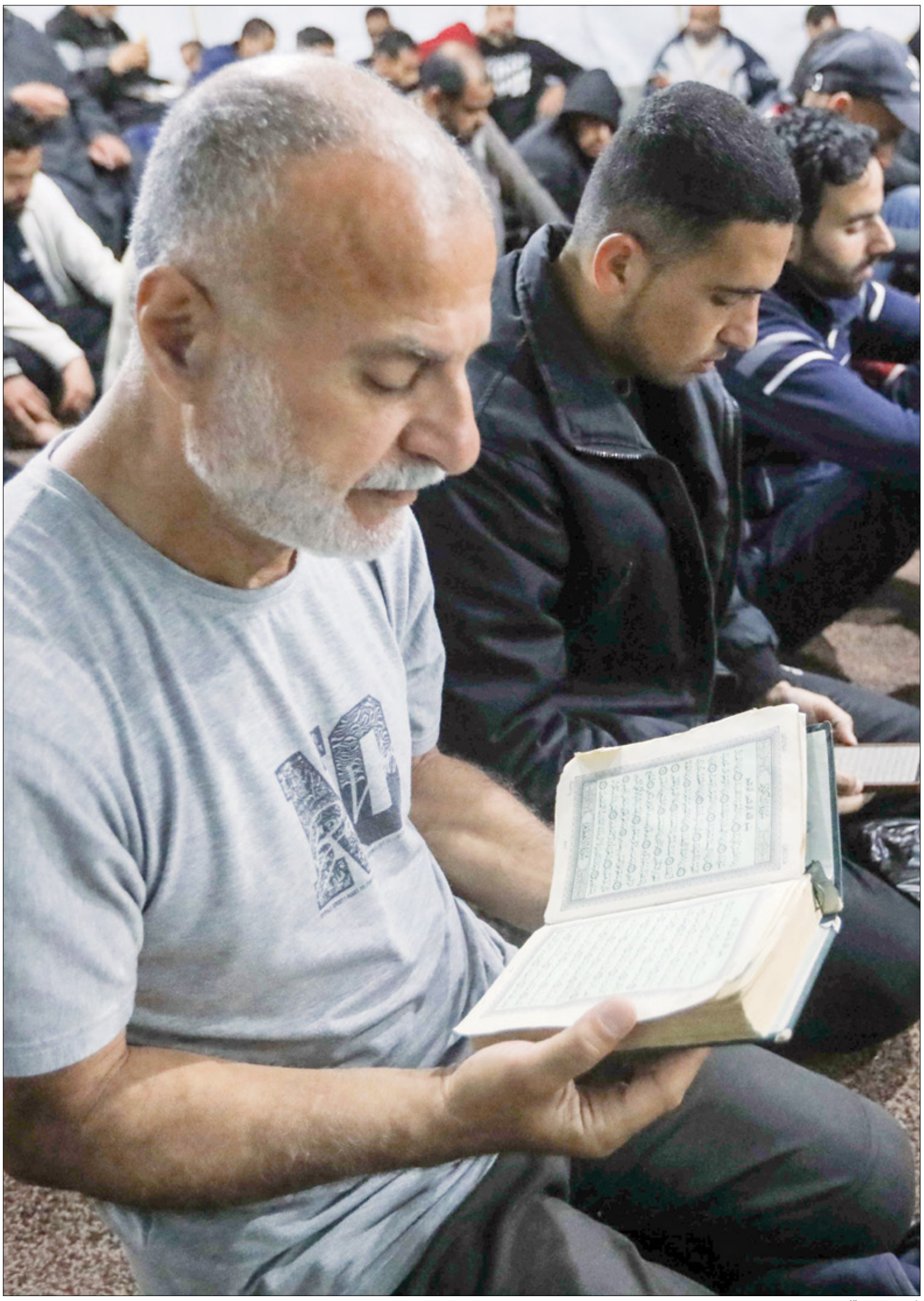

(احمد حسب الله/ Getty)

ليلة القدر في غزة

أحيا آلاف الفلسطينيين في مدينة غزة وشمال القطاع ليلة القدر على أنقاض مساجد مدمّرة وفي ساحات عامة، وسط دعوات بحلول السلام وانتهاء العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقبيل أذان عشاء الجمعة، افترش الفلسطينيون الشوارع والساحات العامة وجوار المساجد المدمرة بفعل الغارات الإسرائيلية على مناطق متفرقة من مخيم جباليا (شمال) وأحياء الشجاعية والدرج والتفاح والزيتون والرمال بمدينة غزة، وأدوا صلاتي العشاء والتراويح قبل أن تبدأ فعاليات إحياء ليلة القدر التي استمرت حتى فجر السبت.

وختمت بعض التجمعات قراءة القرآن كاملاً خلال صلاة التراويح وقيام الليل، فيما نظم المشرفون على إحياء الليلة في مدينة غزة دروساً دينية ومواعظ ترفع من معنويات الفلسطينيين الذين أنهكتهم أشهر الحرب الطويلة، وتحثهم على الصبر والصمود والتكافل في ما بينهم في ظل الظروف القاسية التي يعيشونها.

وكانت ساحة مسجد الخلفاء المدمر في مخيم جباليا الأكثر اكتظاظاً بالمصلين رغم المخاطر التي تفرضها الحرب خلال ساعات الليل. ويقول الشاب خالد شعبان الذي أحيا ليلة القدر في ساحة مسجد الخلفاء: «لا خيار آخر أمامنا، كان علينا إحياء ليلة القدر حتى في ظل الحرب. هذه الليلة نحن ننتظرها مرة كل عام ولا يمكن أن نضيعها». وشارك الأطفال أيضاً في إحياء هذه الليلة.

(الأناضول)

الجزائر: كسوة العيد لأطفالٍ فقراء

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يزداد النشاط التضامني والخيري في الجزائر خلال شهر رمضان، وبعد توزيع مساعدات تموينية على عائلات فقيرة وتوفير مئات من موائد الإفطار للصائمين وعابري السبيل، يجري توزيع كسوة العيد على أيتام وأطفال. وتتحوّل غالبية الجمعيات الخيرية والأهلية في الجزائر إلى العمل لتوفير كسوة وثياب العيد لأطفال العائلات الفقيرة وتلك التي تعيش في حالة عوز خلال الأسبوع الأخير من شهر رمضان. وتنشط هذه الجمعيات في جمع معونات وتبرعات لشراء ملابس للأطفال تمهيداً لإدخال الفرحة إلى قلوبهم.

وتطلق هذه الجمعيات نداءات وتصمّم إعلانات لطلب معونات والحصول على مساعدات وتبرعات لصالح الأطفال الفقراء، وإحداها مؤسسة الجزائر المتحدة الخيرية التي تدرج أعمالها الخيرية ضمن ما تقول إنه «عمل لضمان كرامة الأفراد الجزائريين، ونشر أفعال الخير باعتبارها وسائل لبناء الفرد والمجتمع معاً». وهي أعلنت أخيراً أنها تهدف إلى توفير ملابس لأكثر من ألفي طفل خلال عيد الفطر. بدورها، تجدد جمعية الإرشاد والإصلاح، وهي أكبر وأقدم الجمعيات الخيرية في الجزائر، في هذه المناسبة تعهداتها الخيرية من خلال برنامج «بعطائكم يكتمل الخير». ويوضح المتحدث باسمها مسؤول شؤون العلاقات فيها محمد قاضي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «الجمعية تكفل أكثر من تسعة آلاف طفل في أنحاء الوطن، والذين تنظم لهم إفطارات رمضانية وتسلمهم كسوة العيد لمعالجة أي عوز في هذا المجال. والميزة الأساسية في برنامج كسوة العيد السماح بشراء عائلات ملابس أطفالهم من خلال تسليمها قسائم يجري صرفها في المحلات لشراء ما ترغب به».

إلى ذلك، تحصي جمعيات محلية تغطي بلدات ومناطق ضيّقة مبكراً الأطفال الذين يحتاجون إلى ملابس العيد، وتستعد لتجهيزهم بها، وبينها جمعية «البسمة» الخيرية في ولاية عين الدفلى (غرب)، التي تطبق صيغة مختلفة لهذا المجهود الخيري، إذ تربط المتبرعين بالعائلات مباشرة من أجل تغطية تكاليف ما تحتاج إليه من مساعدات. ويورد إعلان نشرته الجمعية: «يا أهل الخير أسرعوا وتسابقوا لتنفيذ أعمال الخير. ننتظركم لكسوة يتيم أو التبرع بجزء من كسوة يتيم. سنعطيكم أرقام عائلات لتقديم ما تستطيعون إليها. وفعلياً إذا تكفل كل شخص مقتدر بكسوة يتيم لن يبقى واحد منهم بلا كسوة العيد». وكي لا تبقى هذه الأنشطة الخيرية محصورة بهيئات خيرية، عقدت هيئات شراكات مع مؤسسات اقتصادية لتغطية احتياجاتها واحتياجات العائلات الفقيرة والمعوزة في الوقت نفسه. وقبل أيام شهد ملعب تيزي وزو، شرقي الجزائر، تنظيم جمعية «كافل اليتيم» الخيرية أضخم مائدة إفطار جماعي لأيتام وأرامل، على شرف أطفال أيتام، ووزعت فيها ملابس العيد على أكثر من ألفي طفل. وساهم مجلس تجديد الاقتصاد الجزائري في هذه العملية الخيرية، ما كرّس نجاح تجربة مشاركة مؤسسات في هذه العملية الخيرية هذا العام، تجسيداً لالتزامها بمسؤولياتها الاجتماعية.

ويتحدث الناشط في المجتمع المدني وليد قلوز لـ«العربي الجديد»، عن «تزايد أعمال الخير لدرجة أن البرامج الموجهة إلى الفقراء وأطفال العائلات المعوزة باتت تشهد تنافساً وتطويراً جدياً. وما شجع على ذلك احترام السلطات هذه الأنشطة واتخاذها إجراءات لتسهيلها. وقد أشاد الرئيس عبد المجيد تبون نفسه مرات بعمل الجمعيات الخيرية التضامنية التي قال إنها تحقق الكثير من الأهداف، وتدعم الجهود الحكومية في المجال، خاصة أن ثقة المحسنين والمتبرعين بالمنظمات الأهلية أكبر بكثير من الهيئات الرسمية».

ومن بين المبادرات التي شهدتها الجزائر توقيف متطوعين شبان السيارات على جوانب الطرقات ودعوة سائقيها والمسافرين إلى تناول وجبات إفطار ما دام الوقت الباقي لا يسمح لهم بالوصول إلى الأماكن التي يقصدونها. وفي حال اعتذر السائقون، تُقدم لهم وجبات مجهّزة في أكياس.

مطاعم إفطار الصائمين

تبرز في الجزائر كثيراً خلال شهر رمضان مطاعم إفطار الصائمين التي تنظمها منظمات أهلية وجمعيات خيرية، إضافة إلى مبادرات فردية من تجار ورجال أعمال، على غرار رجل أعمال قرر هذا العام تنظيم مطعم إفطار مجاني يقدم 500 وجبة لعابري السبيل داخل فندق يملكه في منطقة آقبو بولاية جباية، شرقي الجزائر.

مجتمع

قضية | مرّت ستة أشهر على العدوان الإسرائيلي والإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي بحق قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. خلال هذه الأشهر الستة، قتل وأصاب أكثر من مائة ألف غزّي وعمل على تدمير مقوّمات الحياة من بيوت ومستشفيات وطرقات ومؤسسات تربوية، وعرقل إدخال المساعدات ولا يزال في ظل سياسة تجويع متعمّدة ومستمرّة. ويعاني الغزّيون اليوم من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وعدم القدرة على تأمين العلاج ووجع الفقدان، وقد خسروا كل شيء

6 أشهر من العدوان على غزة

وجع لا ينضب (أحمد حسب الله/ Getty)

الاحتلال دمّر القطاع الصحي

غزة ـ **امجد ياغي**

أنهى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهره السادس على التوالي، ووصل عدد المستشفيات التي تعمّد الاحتلال إخراجها من الخدمة في القطاع إلى 28 مستشفى، من أصل 36 كانت تعمل لخدمة سكان المحافظات الخمس على مدار الساعة.

وتعرّض مئات من العاملين في القطاع الطبي للاستهداف المباشر والإعدام والاعتقال من أماكن عملهم على مدار أشهر العدوان، إذ كان يعمل في قطاع غزة قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، نحو 20 ألف شخص في القطاع الصحي، ما بين أطباء وممرضين وفنيين وإداريين وعمال. ويتواجد حالياً نصف هذا العدد من العاملين ضمن نطاق عمل عشوائي في منشآت وزارة الصحة بالمنطقة الشمالية المحاصرة، بينما يعمل البقية في مدينة رفح والمحافظة الوسطى، كما تشير معلومات وزارة الصحة.

وكان إجمالي السعة السريرية في مستشفيات قطاع غزة يبلغ 3,026 سريراً، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام 2023، وتدير وزارة الصحة بشكل مباشر 13 مستشفى في القطاع بسعة تبلغ 2011 سريراً، بينما في الوقت الحالي، لا تتجاوز السعة السريرية المتوفرة ألف سرير، ويشمل ذلك أسرة الطوارئ والعمليات، ما دعا إلى إنشاء عدد من المستشفيات الميدانية، من بينها الأردني والقطري والإماراتي، والتي تباشر عملها منذ بداية العام الحالي. وتقدّم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» خدمات صحية لأكثر من 70 في المائة من سكان القطاع، من خلال مراكز صحية تتولى المتابعة العلاجية وليس العلاج المكثف والمميت. ويدعم القطاع الطبي في غزة منظمات صحية مثل الهلال الأحمر ومنظمة الإغاثة الطبية، كما يضم القطاع عدداً من العيادات والمستوصفات التابعة لجمعيات خيرية تسهم في تقديم الخدمات الطبية الأولية داخل الأحياء السكنية، لكن القدرة الاستيعابية الحالية تراجعت بشكل خطير. واعتقل الاحتلال قرابة 310 من أفراد الطواقم الطبية العاملة في قطاع غزة أثناء ممارسة عملهم حتى نهاية مارس/آذار الماضي، من بينهم مديرو مستشفيات. وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أنه حتى يوم 31 مارس الماضي، أدت خسائر القطاع الطبي المسجلة إلى استشهاد أكثر من 484 من أفراد الكادر الصحي، كما تم استهداف 159 مؤسسة صحية، و30 مستشفى، منها اثنان يعملان بطاقة محدودة، و55 مركزاً صحياً. وكان مستشفى بيت حانون أول المستشفيات التي تعرضت لقصف مباشر أخرجها من الخدمة، بعد أن نشط المستشفى التخصصي في تغطية حالات الطوارئ للمصابين في الأسبوع الأول من العدوان، قبل تحويلها إلى المستشفى الإندونيسي الواقع في بلدة بيت لاهيا، والذي خرج هو الآخر من الخدمة بالكامل بعد تكرار قصفه، ثم اقتحام قوات الاحتلال له في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. كان الطبيب محمد أبو صفية يعمل في المستشفى الإندونيسي، وحين توقف المستشفى عن العمل مع استمرار الاضطراب الحاصل في القطاع الطبي، اضطر إلى النزوح من أقصى شمال القطاع، وانتقل للعمل في مستشفى كمال عدوان، والذي يحاول العودة إلى العمل في نطاق محدود، وتحت ضغط عمل يزيده قلة المعدات الطبية والأدوية. يقول أبو صفية لـ«العربي الجديد»: «كان واضحاً أن المخطط الإسرائيلي يركز على استهداف وتدمير مستشفيات المناطق الأكثر كثافة سكانياً، خصوصا مجمع الشفاء والمستشفى الإندونيسي، وكذلك مجمع ناصر في خانيونس، ثم استهداف المستشفيات المساندة، ليضمن عدم توفير الخدمة الطبية. حصل هذا في شمال القطاع

> ينتظر قرابة 9 آلاف شخص الموافقة على العلاج خارج قطاع غزة

ومع مستشفى العودة، ثم مستشفى اليمن السعيد اللذين يساندان عمل المستشفى الإندونيسي، واللذين خرجا من الخدمة، لكن جهود عدد قليل من الأطباء والعاملين الذين لا يتجاوز عددهم المائة، أعدنا العمل في مستشفى كمال عدوان».

ويتابع أبو صفية: «المشكلة الأساسية حالياً في مستشفى كمال عدوان أنه مستشفى صغير لا يكفي لتغطية المحافظة، فقد كان مستشفى أساسياً لغاية عام 2014 بمحافظة شمال قطاع غزة التي تضم عدداً من البلدات والقرى ومخيم جباليا، لكنه تحول إلى مستشفى عسكري في السنوات الأخيرة، ونقلت أبرز الأجهزة والمعدات منه إلى المستشفى الإندونيسي، لكن العدوان أجبر عدداً من الطواقم الطبية على إعادة إحياء المستشفى. نعمل في أوضاع سيئة، ونعاني من الجوع والعطش، ونحن مضطرون إلى مواصلة العمل لتغطية حاجة نحو 350 ألف مواطن متواجدين في محافظة الشمال التي تضم أكبر مخيم فلسطيني في القطاع، وكذلك مدينة غزة».

وفي مدينة غزة التي تضم أكبر عدد من المستشفيات في القطاع، خرج من الخدمة مجمع الشفاء الطبي، وهو أكبر مستشفيات قطاع غزة، ومستشفى القدس التابع للهلال الأحمر الفلسطيني، ومستشفى الخدمة العامة، ومستشفى أصدقاء المريض، ومستشفى الصداقة الفلسطيني التركي التخصصي، ومستشفى حمد للأطراف الصناعية والتأهيل، ومستشفى النصر للأطفال، ومستشفى عبد العزيز الرنتيسي التخصصي، ومستشفى غزة للطب النفسي، ومستشفى غزة للعيون، ومستشفى الدرة للأطفال، ومستشفى الوفاء للتأهيل، ومستشفى الحلو الدولي، ومستشفى حيفا، ومستشفى سانت جون التخصصي، ومستشفى مسلم للعيون.

وفي محافظة شمال القطاع، توقف مستشفى بيت حانون التخصصي، والمستشفى الإندونيسي، وهو الأكبر في المحافظة، ومستشفى اليمن السعيد، ومستشفى الكرامة، ومستشفى العودة التابع للهلال الأحمر الفلسطيني. وفي مدينة خانيونس، خرج مستشفى دار السلام من الخدمة، وكذلك مجمع ناصر الطبي، ومستشفى الأمل التابع للهلال الأحمر الفلسطيني، ومستشفى الخير، والمستشفى الجزائري التخصصي، ومستشفى الأقصى الخيري.

وبعد 6 أشهر من العدوان، بقيت فقط 6 مستشفيات عاملة في وسط وجنوب قطاع غزة، اثنان منها في دير البلح، هما مستشفى شهداء الأقصى، ومستشفى بافا التخصصي، وثلاثة في مدينة رفح، هي مستشفى أبو يوسف النجار، والمستشفى الإماراتي، والمستشفى الكويتي، إضافة إلى المستشفى الأوروبي الواقع بين مدينتي رفح وخانيونس في المنطقة الشرقية التي تتعرض لاستهداف متواصل.

بينما في المنطقة الشمالية المحاصرة، يعمل مستشفى كمال عدوان بطاقة استيعابية وطاقة عمل لا تتجاوز 25 في المائة، في حين يعمل المستشفى المعمداني في منطقة البلدة القديمة بمدينة غزة، بطاقة لا تتجاوز 40 في المائة، ولأنه تحت رعاية الكنيسة المعمدانية يحاول الاحتلال تجميل صورته بالسماح باستمرار عمله، رغم استهدافه له سابقاً في مجزرة أوقعت مئات الشهداء.

كان الطبيب مروان إسحق يعمل جراحاً في مجمع الشفاء الطبي، كما عمل في عدد من مستشفيات القطاع أثناء العدوان، وهو يعمل حالياً ما بين مستشفى أبو يوسف النجار والمستشفيات الميدانية في جنوبي القطاع، ويؤكد أن الطواقم الطبية تضطر أحياناً إلى إجراء عمليات جراحية معقدة، مثل تلك المتعلقة بالأعصاب أو الدماغ أو القلب، وهي عمليات تتطلب ساعات متواصلة، بينما لا تسمح الظروف ولا المستلزمات الطبية المتاحة بذلك، خصوصاً في ظل توافد أعداد كبيرة من الجرحى، والحاجة الكبيرة إلى التركيز على حالات الطوارئ. ويوضح إسحق لـ«العربي الجديد»: «قبل العدوان، كانت غرفة العمليات تجري فيها عملية أو اثنتان يومياً، بينما اليوم، نجري عدة عمليات في وقت واحد، فأعداد المصابين كبيرة، ونصنّفهم ضمن أولوية حالات الإغاثة والإنقاذ، لذا يتواجد الآلاف في قوائم انتظار العلاج في الخارج، ولو ظل الوضع على هذه الحال، فسيشكل الأمر خطراً على قرابة 9 آلاف شخص ينتظرون العلاج في الخارج، وستقع بينهم وفيات كثيرة».

ويشير رئيس لجنة الطوارئ الصحية في محافظة رفح، الطبيب مروان الهمص، إلى أن القطاع الطبي فقد نحو 80 في المائة من قدراته بسبب استمرار العدوان، ويتركز العمل حالياً على حالات الطوارئ، ومع محدودية السعة، وتقييد حرية التنقل، تصبح الأزمة الصحية خطراً محدقاً. يضيف لـ«العربي الجديد»: «من بين أهم النواقص توفير الأمن للطواقم الطبية أثناء العمل، فهم يعملون في ظل القلق المتواصل على أرواحهم، وكذلك القلق على ذويهم، كما يعانون من نقص الأدوات والمستلزمات، وبالتالي يضطرون إلى استخدام أي شيء متاح في حالات الطوارئ».

يتابع الهمص: «كميات الدواء التي تدخل عبر معبر رفح قليلة، وسباسة العلاج تقوم على مطالعة الجريح، ومنحه علاج الطوارئ، ثم يطلب منه استكمال العلاج في الخارج حتى يحل مكانه مصاب آخر، وهذا يتسبب في ضغط نفسي كبير تواجهه الطواقم الطبية يومياً بسبب الطلبات والأسئلة، والتي تتحول في بعض الأحيان إلى مشادات».

انشئت مستشفيات ميدانية في انحاء غزة (دعاء الباز/ الأناضول)

انهيار أجهزة الدفاع المدني والإسعاف

غزة ـ **يوسف ابو وطفة**

منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تعمّد الاحتلال الإسرائيلي قصف واستهداف أجهزة الدفاع المدني والإسعاف والطوارئ في غزة، وإخراجها من الخدمة، رغم أنها كانت متهالكة أصلاً بسبب الحصار المستمر منذ 18 عاماً. إلى ذلك، قضى عشرات من العاملين في هذه الأجهزة جراء القصف الإسرائيلي الجوي والمدفعي، والاستهداف المركز طوال فترة الحرب التي دخلت شهرها السابع، وفقد آخرون واعتقل البعض.

وطاولت عمليات القصف المراكز التابعة لهذه الأجهزة، ما أخرجها من الخدمة تماماً، وأضعف قدراتها، كما جعلت هذه العمليات الحركة أمراً محفوفاً بالمخاطر نتيجة عدم وجود أي استثناء أو مكان آمن جراء القصف الإسرائيلي. وتجعل مشكلات أخرى مهمة العاملين في الدفاع المدني والإسعاف والطوارئ، سواء الحكومي أو التابع لمنظمة الهلال الأحمر الفلسطيني، صعبةً، لا سيما في ما يتعلق بتوفير الوقود في ظل الحصار المشدد المفروض على سكان القطاع منذ السابع من أكتوبر. وتحوّلت الشوارع العامة وبعض المدارس إلى مناطق عمل لجهاز الدفاع المدني في ظل استهداف غالبية المراكز التابعة له، رغم أن القانون الدولي يحميه خلال الحروب.

ووفقاً لتقديرات الجهات الحكومية في غزة، استهدف الاحتلال منذ السابع من أكتوبر 126 سيارة إسعاف، وانعكست هذه الأضرار سلباً على إنقاذ الجرحى والمصابين، كما رفض الاحتلال مرات إدخال معدات يستخدمها الدفاع المدني، وواصل استهداف القطاع الصحي والتحريض على الهلال الأحمر أو الخدمات الطبية الحكومية في غزة. يقول المتحدث باسم الدفاع المدني في غزة محمود بصل، لـ«العربي الجديد»: «سقط 66 شهيداً في صفوف طواقم الدفاع المدني، وجرح 200، فقد بعضهم أطرافهم وباتوا يحتاجون إلى علاج في الخارج، كما أن هناك إصابات خطرة».

يضيف: «فقد الدفاع المدني في غزة منذ بداية الحرب ما بين 70 و80 في المائة من تجهيزاته الميدانية ومعداته، وقد تعرض بعضها لدمار جزئي أو كلي جراء استمرار عمليات القصف الإسرائيلي بشكل مركز». ويشير إلى أن «أزمة الوقود تعتبر من أبرز التحديات التي يواجهها جهاز الدفاع المدني خلال هذه الحرب، إذ لم يتسلم أي

يستعمر عمل عناصر الإغاثة في غزة رغم الاستهداف الإسرائيلي المباشر لهم (ياسر قديح/ الأناضول)

> استهدف الاحتلال منذ السابع من أكتوبر 126 سيارة إسعاف

ليتر وقود جراء الحصار الذي يفرضه الاحتلال، ولم تنقل المؤسسات الدولية أي كميات من الوقود له لتنفيذ مهمات. وحالياً توفر بعض الجمعيات الخيرية أو الأفراد القليل من الوقود للجهاز كي ينفذ مهمات ميدانية خلال أوقات القصف ويتعامل مع أشخاص علقوا تحت الأنقاض. ويلفت بصل إلى أن «الدفاع المدني يضطر إلى تقليص حركة السيارات بحسب المهمات، فإذا كانت المهمة التي جرى الإبلاغ عنها تخص شهداء في المنزل أو المكان المستهدف لا يتحرك، أما في حال وجود عالقين أو فرصة لنجاة شخص فيتحرك. وهذه الاستراتيجية تخالف العمل الفعلي للجهاز الذي يجب أن يتحرك عناصره في كل المهمات». ويطالب بضرورة التدخل لتزويد الدفاع المدني بكل الإمكانيات من مركبات ووقود في ظل استمرار الحرب للشهر السابع على التوالي، في حين بات يمكن أن ينتهي وجود الجهاز بالكامل في ظل غياب الدعم وتعمّد الاحتلال استهدافه.

ويشير إلى أن سيارتين من أصل 10 سيارات للدفاع المدني تتحركان في محافظة غزة وشمالي القطاع حالياً، في حين لا يوجد إلا مركز واحد فقط في مدينة غزة وشمالها، ودمرت بقية المراكز. ويشير إلى أن الاحتلال تعمّد تدمير سيارات الدفاع المدني ذات السلم المرتفع، وهي قليلة جداً، وأيضاً صهاريج مياه كانت قد تبرعت بها قطر وتوفر كمية 15 ألف ليتر من المياه، أما بقية السيارات فمتهالكة.

من جهتها، تؤكد مديرة الإعلام في الهلال الأحمر الفلسطيني نبال فرسخ، في حديثها لـ«العربي الجديد»، خروج 23 مركبة إسعاف عن الخدمة منذ بداية الحرب على غزة، وتضرر 28 مركبة أخرى نتيجة الاستهداف والقصف الإسرائيلي.

وتقول لـ«العربي الجديد»: «استشهد 15 من عناصر الهلال الأحمر الفلسطيني خلال تنفيذ عمليات إنسانية مرتدين زيهم الرسمي الذي يثبت أنهم طواقم للهلال الأحمر تعمل في الميدان، وهو ما يحميه القانون الدولي». وتشير إلى استهداف 45 مركزاً للهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، وخروج مستشفيي الأمل في مدينة خانيونس والقدس في مدينة غزة عن الخدمة بشكل تام، وهما الوحيدان التابعان للهلال في القطاع.

وتوضح أن عدة مراكز إسعاف خرجت عن الخدمة بالكامل نتيجة استهداف الاحتلال الإسرائيلي الطواقم على الأرض، واعتقال 8 من عناصر المنظمة، بعضهم قبل أكثر من 100 يوم من دون أن تتوفر معلومات عنهم. وتشدد على أن استهداف مراكز الإسعاف والمركبات التابعة للمؤسسات الصحية ينعكس سلباً على الخدمات المقدمة للمواطنين، ويجعل استمرارها أمراً صعباً للغاية في ضوء النقص الشديد في عدد المركبات، وتوقف المراكز الصحية عن العمل.

مدرسة تحولت إلى مركز إيواء (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

ماذا تبقى من المؤسسات التعليمية؟

يُواجه طلاب غزة وأكاديميّوها مصيراً مجهولاً بعد تدمير المنشآت التعليمية من مدارس وجامعات. وعلى الرغم من أن هؤلاء هم الفئة المعنية مباشرة بهذا الدمار، إلا أن التأثيرات تنسحب على أهالي القطاع عامة. فللجميع أولاد تخرجوا منها وذكريات جميلة. اهتم الغزيون بالتعليم منذ النكبة الفلسطينية عام 1948، سلاحاً لمواجهة ظروفهم التي فُرضت عليهم في ظل حياة اللجوء وتحت رحمة الاحتلال والحصار الإسرائيلي. وعلى الرغم من الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والحصار، كانت أعداد الطلاب ترتفع، ولم يستثنِ العدوان الإسرائيلي السابق المدارس والجامعات، لكنها كانت أهدافاً رئيسية له خلال هذا العدوان. ومنذ الأسبوع الأول للعدوان، رصد المكتب الإعلامي الحكومي تدميراً متعمداً للمدارس والجامعات، هي التي كانت ضمن الأهداف الرئيسية للاحتلال الإسرائيلي. ودمر الاحتلال منذ بداية العدوان حتى نهاية مارس/ آذار الماضي حوالي 100 جامعة ومدرسة حكومية وخاصة وأخرى تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، فيما ألحق دماراً جزئياً بحوالي 305 مدرسة وجامعة. واستهدف الاحتلال جميع الجامعات والكليات البالغ عددها 17 في قطاع غزة، من بينها جامعتا الأزهر والجامعة الإسلامية، وهما أهم جامعتين في قطاع غزة وارتبط وجودهما بتاريخ القطاع والحركة النضالية الفلسطينية والتظاهرات الطلابية خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي لغزة قبل قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994.

وتأسست جامعة الأزهر عام 1991 بقرار من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بهدف غرس الشباب الفلسطيني في بلده وتدعيم جذوره فيها، وقد نمت هذه الجامعة نمواً سريعاً وبدأت جامعة الأزهر بكليتين فقط، هما: كلية الشريعة والقانون (كلية الحقوق الآن) وكلية التربية. وفي عام 1992، أنشئت أربع كليات أخرى هي الصيدلة، والزراعة، والعلوم، والآداب الإنسانية، ثم أضيفت إليها في العام 1993 كلية سابعة وهي كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. أما الجامعة الإسلامية، فتعد إحدى أبرز الجامعات الفلسطينية، وهي مؤسسة أكاديمية مستقلة من مؤسسات التعليم العالي في فلسطين، تعمل بإشراف وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وتأسست عام 1978 وهي عضو في اتحاد الجامعات العربية ورابطة الجامعات الإسلامية ورابطة جامعات البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الدولي للجامعات، وتربطها علاقات تعاون بالكثير من الجامعات العربية والأجنبية. ويقول الأستاذ المتخصص بالعلوم الإدارية في جامعة الأزهر باسم رزق (55 عاماً)، إن الاحتلال الإسرائيلي دمر القطاع التعليمي الأكاديمي بالكامل، موضحاً أنه دمّر البنية التحتية للجامعات المحلية والكليات منها. كما يلفت إلى أنه فقد عدداً من زملائه خلال العدوان، منهم مؤسسون لأبرز الكليات وأكبرها في جامعات القطاع.

ويشدد على صعوبة تعويض الكوادر الأكاديمية المهمة في قطاع غزة. فقبل العدوان الإسرائيلي الأخير، كان بعضهم قد غادر القطاع جراء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجامعات. ويقول لـ«العربي الجديد»: «يجب إنهاء العدوان الإسرائيلي وإعداد دراسة وخطة إنقاذ للقطاع الأكاديمي والاستغناء عن الدروس العملية والتطبيقية من أجل خلق فرصة لإعادة بناء عدد من المؤسسات الفلسطينية وتكوينها. على الرغم من الإحباط والألم المعدوم بسبب الدمار الكبير، ما زلت أقول إننا شعب قادر ويمكن إعادة الأمل بأقل الخطوات لأننا ببساطة أصحاب الأرض». قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كانت انطلاقة المسيرة التعليمية في قطاع غزة تواجه مصاعب عدة في ظل الأزمات المالية التي تعانيها المؤسسات التعليمية، بما فيها الجامعات والمدارس. يضاف إلى ما سبق التهديدات بتقليص دعم مدارس أونروا.

في الأول من إبريل/ نيسان الحالي، أعلنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الانتهاكات التي لحقت بالقطاع التعليمي منذ بداية العدوان الإسرائيلي، ووثقت استشهاد أكثر من 6050 طالباً وطالبة، 5994 منهم ارتقوا في غزة و56 في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد المصابين 9890 طالباً وطالبة في القطاع و329 في الضفة، مشيرة إلى اعتقال جيش الاحتلال 105 طالب. إلى ذلك، يقول إبراهيم عمر، وهو مدير مدرسة الرشيدي الثانوية، إن المدرسة التي يديرها تضررت كثيراً وباتت غير صالحة للاستخدام، حتى إنه لا يمكن استخدام بعض الفصول غير المتضررة بسبب ما لحق بالبنية التحتية من دمار. ويقول إن معظم المدارس في قطاع غزة خلال السنوات الـ 15 الأخيرة بنيت بتمويل من دول مانحة أوروبية ومنها خليجية.

ويوضح أن القطاع التعليمي متضرر منذ ما قبل العدوان جراء الحصار وتقييد حرية التنقل من أجل انفتاح القطاع التعليمي على العالم الخارجي. يقول عمر لـ«العربي الجديد»: «العدوان الإسرائيلي الحالي دمر كل شيء في قطاع التعليم، لكن بعد انتهاء العدوان، يمكن إعداد خطة إنقاذ تعليمية وتخصيص ثلاث فترات للدراسة في المدارس الناجية من القصف، بالإضافة إلى الدراسة في فصل الصيف. وفي ما يتعلق بالجامعات، يجب تخصيص عدد من المدارس والجامعات للتعليم المؤقت سواء وجاهياً أو من بعد. لكن بقاء العدوان يعني دمار القطاع التعليمي أكثر وضياع مستقبل المزيد من التلاميذ». لم تدم فرحة الطالب عبد المطلب درويش (19 عاماً) بالتحاقه بقسم الهندسة الميكانيكية في الجامعة الإسلامية سوى شهر واحد. كان قد عمل جاهداً لتأمين رسوم الجامعة والحصول على منحة 50 في المائة لكونه حافظاً للقرآن، وتقديمه طلباً للحصول على حسم بسبب ظروفه الاجتماعية. يصف واقعه الحالي بالكابوس الكبير، إذ يعيش الآن في خيام قرب الحدود الفلسطينية المصرية. وكان يأمل أن تغير الجامعة حياته إلى الأفضل.

أكاديميون شهداء

أعلنت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ان عدد الشهداء في صفوف المعلمين والاداريين في قطاع غزة بلغ 266، فيما اصيب 973 منهم في غزة. وتجاوز عدد الشهداء الاكاديميين الـ200، بعض هؤلاء من حملة الدرجات المتقدمة (البروفيسور والدكتوراه). وتلفت الوزارة الى ان عدد المدارس الحكومية التي تعرضت للاستهداف في القطاع بلغ 286 مدرسة حكومية، و65 مدرسة تابعة لاونروا، مشيرة الى ان معظم الطلبة يعانون صدمات نفسية ويواجهون ظروفا صحية صعبة.

أمجد...

طوابير الجوع

أطفال غزة رهن المساعدات القليلة

مشهد الطوابير التي يصطفّ فيها الأطفال بانتظار الحصول على الطعام باتت أكثر من عادية في قطاع غزة. مثل هذه المشاهد وغيرها تتكرّر كل اليوم. وبات الغذاء المتوفر بمثابة الحد الأدنى من مقوّمات الصمود ويهدد الأمن الغذائي لغالبية أهالي القطاع. وكذلك، تتكرر التصريحات والتحذيرات المتعلقة بحال الأهالي في ظل سياسة التجويع المعتمدة. مؤخراً، حذر المتحدث باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» جيمس إلدر، على منصة إكس، من أن «أطفال قطاع غزة ما زالوا يتعرضون لأهوال الحرب والجوع فيما العالم يشاهد».
فيما حذرت منظمة أوكسفام إنترمون من مغبة ترك النازحين الفلسطينيين في قطاع غزة يواجهون الموت جوعاً بسبب عدم تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. وأوضحت أن الفلسطينيين شمال القطاع مضطرون للبقاء على قيد الحياة باستهلاك ما معدله 245 سعرة حرارية في اليوم، أي أقل من الكمية التي توفرها 100 غرام من الخبز.
كما خلص تقرير صدر أخيراً بدعم من الأمم المتحدة، بعد أشهر من التحذيرات، إلى وجود أدلة إحصائية دامغة على أن الكارثة الإنسانية التي تشهدها غزة تتحول إلى مجاعة من صنع البشر.
إلا أن هذه التحذيرات لا تخفف من هول الواقع. حتى أن أي إعلان عن فتح معابر لدخول المساعدات لا يعني تخفيف الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، والتي تفوق الوصف. يكفي أنه لا مائدة يمكن للعائلة أو ما تبقى منها الجلوس حولها لتناول الطعام، في حال توفر.

(العربي الجديد)
(الصور: الأناضول)

الجوع يفتك بالرضع

طابور الانتظار طويل

تبدو راضية لحصولها على الحساء

ضحك رغم المأساة

ربما يشتاق لأكلات كانت تعدها له أمه

تعب الانتظار